



نحن وهزات التغيير

اتخاذ مواقع للدفاع ومواقف للمواجهة والتصدي لها ودورها وعدم المبادرة باستيعابها غير مدركة أن الشيء الذي لا يتغير هو التغيير.

• إن الحاجة إلى سرعة التعامل مع الهزات والأزمات والتفاعل مع المستجدات والتطورات لا تنحصر في نطاق المديرين والمسؤولين في المؤسسات والشركات، بل تتعدى ذلك وتصبح أكثر إلحاحاً بالنسبة للمسؤولين والقادة السياسيين.

• وتجنباً للإطالة والاستطراد في توضيح ذلك في هذه المساحة الضيقة؛ سنكتفي بالإشارة إلى التطورات التي تشهدها الساحة العراقية الآن، فقد اندلعت مع بداية الشهر الماضي تظاهرات كانت محدودة في البداية في شوارع بغداد تطلب بتوفير أسسط وأدنى الاحتياجات المعيشية الضرورية للمواطن مثل المياه الصالحة للشرب ومرافق للعلاج والعناية الصحية ومدارس وفرص عمل وما شابه، إلا أن المسؤولين لم يكتفوا ولم يدركوا أهمية وضورة سرعة التحرك لاحتواء ذلك الوضع بالنظر جدياً في مطالب المتظاهرين والاستجابة لها والسعي الفوري لعلاج القضايا والمشاكل المطروحة، فتطور الوضع وازدادت أعداد المحتجين والمتظاهرين وامتدت التظاهرات والاحتجاجات إلى مدن العراق الأخرى وأصبحت مطالب المتظاهرين تشمل محاسبة المسؤولين عن تردي الأوضاع وانتشار الفساد والمحسوبية والاصطفاف الطائفي، ثم ارتفعت سقف المطالبات إلى إسقاط النظام وإنهاء الوجود والنفوذ الإيراني في البلاد، وحتى الآن فإن النتيجة مئات القتلى وآلاف الجرحى والمصابين، وأن النظام الحاكم صار يتزنج أمام ضربات وهزات التغيير التي لم يدرك أهميتها وخطورتها منذ البداية ولم يبادر إلى سرعة استيعابها ومعالجتها.

والشروع في استحداث نظام للضرائب، وهي إجراءات وخطوات أدت بطبيعة الحال إلى تراجع في القوة الشرائية للمواطنين والمقيمين.

• على الرغم من ذلك كله، فقد تمكنت المجتمعات والمؤسسات والشركات الخليجية من السياحة والعبور بسلام في هذا البحر المتلاطم بالتحديات؛ وذلك بفضل ما تمتعت به هذه المؤسسات من عزيمة وثقة ومقدرة على استشعار وتحسس مؤشرات المخاطر والمستجدات والاستعداد لها واستيعابها وإدراك حجم التحديات والاستفادة من الفرص والإمكانات التي تفرزها؛ ولذلك فإن الغالبية العظمى من مؤسساتنا وشركتنا تمكنت من النجاة وتحقيق النجاح والنمو وتجنب المطبات، مؤكدة بذلك أن الأزمات تحمل بين جنباتها وفي طياتها الكثير من الفرص والإمكانات.

• هذه المحصلة الطيبة والمرضية لا يجب أن تدعو مجتمعاتنا ومؤسساتنا للاسترخاء، بل يجب أن تكون بمثابة النداء والحافز للجميع إلى الاستيقاظ والحذر، والاستمرار والبقاء على حالة التأهب والاستعداد لمواجهة المستجدات والتقلبات والتحديات التي لا مناص من حدوثها والتعامل معها بفعالية وثقة واقتناص الفرص التي تتمخض عنها.

• وحتى نتجنب اتهامنا بالإفراط في التفاؤل وعدم الواقعية وتجاهل السلبيات التي نتجت عن كل تلك الهزات والتقلبات، فإننا لا بد أن نشير ونؤكد أن عددا لا يستهان به من المؤسسات والشركات الخليجية، خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها، عجزت عن مقاومة ريباح وقوى التغيير، فاندثرت وتم اكتساحها بعد أن تراجعت وانسحبت من ميدان المقاومة والمنافسة، فصارت درسا وعبرة لغيرها ممن ينظرون إلى تيارات وقوى التغيير على أنها مجرد أخطار وتهديدات تتطلب

ومؤسساتنا وشركتنا وما تزال تواجه ظروفًا قاسية صعبة ناتجة عن أسباب وعوامل جيوسياسية وأمنية أدت إلى خلق حالات من عدم الاستقرار وتقلبات حادة في الأسواق، منها تهديدات "تصدير الثورة" بعد نجاح الثورة الإيرانية في العام 1979، ما أدى إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي دامت لثمان سنين وألحقت ببلدنا خسائر وأضرارًا اقتصادية بالغة وخلفت وراءها أخطارًا أمنية وبيئية مؤثرة، تبع ذلك اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت واحتلالها بالكامل، وهي إحدى الدول الأعضاء المؤسسة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، ما فرض على باقي دول المجموعة بقيادة المملكة العربية السعودية النهوض والإسراع في تحريرها بالتعاون مع عدد من الدول الصديقة، فاندلعت ما سميت بحروب الخليج الثلاث التي كان نتيجة آخرها احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق والإطاحة بنظام حكم صدام حسين فيها، لتتوالى بعدها سلسلة من التطورات الخطيرة الدامية كتوسع الأنشطة التخريبية للحركات والمنظمات الإرهابية، وتمدد دوائر التهديدات والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، ما أدى بدوره إلى نشوب حرب في سوريا وأخرى في اليمن وحالة من عدم الاستقرار في العراق ولبنان وغيرها من الدول العربية، إلى جانب علاقات متوترة مع النظام الحاكم في إيران وتحول منطقتنا إلى ساحة للصراع والمواجهات بين إيران والولايات المتحدة.

• هذه التطورات بدورها ومنذ البداية أدت إلى تقلبات في أسعار النفط وتدني مداخيل دولنا وضغوط على ميزانيات حكوماتنا، ما اضطرها إلى مراجعة هيكلية اقتصاداتها وترشيدها وإعادة النظر في تسيير مصروفاتها واستحداث أنظمة؛ لوقف الهدر وتقليص قيمة الدعم للخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين،

• ما مدى تأثير المجتمعات والمؤسسات بالتقلبات والهزات المتتابعة الناتجة عن الاختراقات والاختراعات التكنولوجية المتسارعة وغيرها من التطورات والعوامل والأزمات؟ وهل تعتبر هذه الهزات من بين دوافع وروافع ومحفزات النمو؟ هذه هي الأسئلة التي حاول الإجابة عليها أكثر من 350 مشاركا من الخبراء والمهنيين والمختصين والمعيينين بهذا الموضوع في مؤتمر عقد في البحرين خلال اليومين الماضيين وأتيحت لي فرصة للمشاركة وإلقاء كلمة فيه.

• وكان رأيي، كما كان رأي متحدثين آخرين، أنه لا مناص ولا مفر من حتمية حدوث مثل هذه الهزات وبالوتائر المتسارعة التي عهدناها، والتي أصبحت من أهم وأبرز سماتها، وأن الحكمة والحكمة تقتضيان الإيمان بمبدأ الحركة والتغيير، والتهيؤ لحدوثها وتقبل نتائجها، والاستعداد لاستيعاب وامتصاص إرهاباتها وترددها، واحتضان ما ستفرزه وتوفره هذه الهزات من فرص وإمكانات، والتعاطي مع هذه الفرص بمنظور إيجابي؛ باعتبارها حالة مفضلة وبديلة عن حالة ركود والجمود.

• وفي حقيقة الأمر فإن مجتمعاتنا ومؤسساتنا في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، ظلت خلال العقود الأخيرة وحتى الآن تتلقى وتواجه موجات من الهزات والتطورات والأزمات، التي أكسبتها المناعة والقدرة على الصمود وفرضت عليها ضرورة تدعيم أسسها وإعادة ترتيب اصطفافها وتشكيل هيكلها؛ لكي تتمكن من امتصاص واستيعاب هذه الهزات والتقلبات والاستفادة منها وتجنب سلبياتها.

• فإلى جانب الهزات والإرباكات الناتجة عن هذا التدفق الهائل والمتسارع من المخترعات والمنتجات والأساليب والبرامج التكنولوجية الحديثة والمتطورة خصوصا التكنولوجية الرقمية، فقد واجهت مجتمعاتنا

المرأة البحرينية... من "التمكين" إلى "الشراكة المتزنة"

احتفال العام يتزامن مع مئوية التعليم ومرور 90 عامًا على التعليم النظامي للمرأة

وطنية عزيزة توجه خلالها الشكر للمرأة التي تمثل شريكا أساسيا في التنمية. وتم تخصيص هذا العام للاحتفاء بـ "المرأة البحرينية في مجال التعليم العالي وعلوم المستقبل"، ويأتي هذا في ظل احتفال المملكة بمئوية التعليم واحتفال المرأة بمرور 90 عامًا على بدء التعليم النظامي للمرأة، الأمر الذي يؤكد أن المرأة البحرينية لم تتأخر عن اللحاق بركب التعليم النظامي، حيث دخلت المدارس النظامية للبنات منذ العام 1928.

بتجربتها الناضجة لآفاق عمل جديدة تقوم على الشراكة المتزنة بين المرأة والرجل. واعترف العالم للبحرين بالنجاح الكبير الذي حققته للمرأة، إذ يؤكد تطور مركز المملكة في التقارير الدولية الصادرة عن كيريات المؤسسات العالمية المرموقة عامًا تلو الآخر على التقدم الحاصل للمرأة. ويمثل اعتماد "يوم المرأة البحرينية" أحد المبادرات الكريمة من رئاسة المجلس الأعلى للمرأة، والذي يحتفل به منذ العام 2008، كمنااسبة

وتولت رئاسة مجالس إدارة شركات اقتصادية، واستطاعت أن تثبت نجاحها في مجالات جديدة لم يسبق لها أن خاضت تجربة العمل بها كالقضاء مثلا، وفازت برئاسة مجلس النواب لأول مرة في تاريخها، وحصلت بالانتخاب على 6 مقاعد نيابية بنسبة 15%، كما تولت رئاسة العديد من مؤسسات المجتمع المدني.

وحين تذكر مكتسبات المرأة البحرينية لا بد من الإشارة إلى الجهود الكبيرة والنجاحات المحققة للمرأة البحرينية المجلس الأعلى للمرأة برئاسة قرينة جلالة الملك، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة الذي شيد نهضة شاملة للمرأة البحرينية، ورسم بإنجازاته المتعددة واقفا جديداً ومستقبلاً زاهراً لها، من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، ما ساعد في تحقيق إنجازات نوعية للمرأة في وقت قياسي لعل من أبرزها النجاح في تنفيذ خطة تمكين المرأة في جميع المجالات وفق برامج علمية مدروسة، وتضمن الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في برنامج العمل الحكومي، وتطبيق برنامج جاد لتنفيذ سياسة الدولة الموجهة لتحقيق تكافؤ الفرص وصولاً للتوازن المنشود بين المرأة والرجل في حمل المسؤوليات الوطنية. كما أطلق المجلس العديد من البرامج النوعية التي من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في إثراء مشاركة المرأة البحرينية كمساهم فاعل في المجتمع.

كافة، أصبحت من العلامات المضيئة ومصدر فخر للمملكة أمام العالم، فقد وضع جلالة الملك قضايا المرأة والنهوض بها في قمة أولويات المسيرة التنموية الشاملة، حتى استطاعت المملكة منذ صدور الأمر الملكي السامي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة العام 2001 أن تحقق العديد مما يمكن اعتباره طفرات غير مسبوقه للمرأة البحرينية، فأصبحت المرأة تحتل العديد من المناصب القيادية كوزيرة وكيلة وسفيرة

تحتفل مملكة البحرين اليوم (الأحد) بيوم المرأة البحرينية في باكو احتفالاتها بأعيادها الوطنية وبما حققتها من إنجازات في العهد الزاهر لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن خليفة، والتي من بينها ما تحقق للمرأة البحرينية. فما لقيته المرأة في البحرين من رعاية واهتمام في عهد جلالتهم جسدت انطلاقة تاريخية ونوعية، حققت لها مكتسبات حقيقية في المجالات



شركة مطار البحرين
bahrain airport company

تعلم شركة مطار البحرين (ش.ش.و) عن طرح المناقصة العامة التالية:

رقم المناقصة	موضوع المناقصة	قيمة وثائق المناقصة	قيمة الضمان الابتدائي	الموع النهائي لتقديم العطاءات	
				التاريخ	الوقت
BAC/ ICT/93/2019	توفير وتركيب أجهزة رايدو Park Air ذات التردد العالي مع أجهزة تحكم شبكية	BD 15	BD 500.000	15 ديسمبر 2019	1:30 ظهراً

- على الراغبين في الحصول في هذه المناقصة ومن تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة، الحصول على وثائق المناقصة من دائرة المشتريات، بشركة مطار البحرين (مبنى 124 ، طريق 2403 ، مجمع 224 (المركز) الكائن بمبنى شركة طيران الخليج الرئيسي، أو الاتصال على هاتف رقم 17353358، 17353448.
- خلال الدوام الرسمي (08:00 صباحاً - 03:00 مساءً)، بعد دفع قيمة الوثائق المبينة أعلاه.
- تودع العطاءات في الصندوق المخصص لذلك بدائرة المشتريات، بشركة مطار البحرين، قبل الموعد المذكور أعلاه. الطلبات التي ستقدم بعد الموعد المذكور أعلاه، لن يتم قبولها تحت أي ظرف من الظروف.
- يرفق مع العطاء مبلغ الضمان الابتدائي 500 دينار أو 1% من قيمة العطاء، وذلك في صورة شيك مصق أو خطاب ضمان مصق أو بوليصة تأمين من إحدى المؤسسات المالية المحلية، على أن يكون هذا الضمان ساري المفعول طوال مدة سريان العطاء المنصوص عليها في وثائق المناقصة.
- يجب مراعاة شروط وإحكام المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (37) لسنة 2002 المتوفرة على الموقع التالي: www.tenderboard.gov.bh
- كما يجب أيضاً مراعاة الشروط التالية:
 1. أن ترفق نسخة من شهادة السجل التجاري للعام الحالي بالنشاط التجاري الصحيح.
 2. شهادة الالتزام بتوظيف العمالة البحرينية موقعة من وزارة العمل (شهادة البحرنة).
 3. أن تختم جميع المستندات الأصلية أو المصورة المقدمة ضمن العطاءات بختم الشركة أو المؤسسة أو الجهة المقدمة للعطاء.
 4. الرجاء توفير بطاقة عمل عند شراء وثائق المناقصة.
 5. يعتبر هذا الإعلان مكملاً لوثائق المناقصة.



بنك البحرين والشرق الأوسط (ش.م.ب.)
Bahrain Middle East Bank B.S.C.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (السوية) و اجتماع الجمعية العامة الغير العادية

بناءً على قرار مجلس إدارة بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. الصادر في 20/11/2019، يسر مجلس الإدارة دعوة القادة المساهمين إلى اجتماع الجمعية العامة لعامة السوية المقرر عقده في تمام الساعة 10 صباحاً يوم الاثنين الموافق 23 ديسمبر 2019 بمركز البحرين للمؤتمرات فندق الكراون بلازا (العامة - مملكة البحرين)، واجتماع الجمعية العامة الغير العادية لتلك المقرر عقده مباشرة بعد انتهاء الجمعية العادية وذلك لمنقذة جدول الأعمال أدناه لكل من اجتماع الجمعية العامة العادية والسوية واجتماع الجمعية العامة الغير العادية، واتخاذ القرارات اللازمة في الاجتماع.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية (السوية):

- 1- قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
- 3- الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليها.
- 5- مناقشة تقرير حوكمة الشركات للعام 2018 حول الالتزام بتطبيق مبادئ ومقاييل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمصادقة عليه.
- 6- التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (25) من البيانات المالية متماشياً مع المادة 186 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته.
- 7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة المسجلة أسمائهم حالياً في السجل التجاري للبنك لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
- 8- تعيين منقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم مع مراعاة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
- 9- مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته.

جدول أعمال الجمعية العامة الغير العادية:

- 1- قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2018 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة موضوع استمرارية البنك بناء على أن خسارة البنك في السنة المالية 2018 تقدر بمبلغه الاحتياطي وثلاثة أرباع رأسماله، استناداً لأحكام المادة (58) و(59) و(60) و(61) من النظام الأساسي المعدل والمعد للبنك و المادة (320) (ج) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته.

ملاحظة هامة للمساهمين:

- 1- في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الجمعية العامة العادية السوية أو اجتماع الجمعية العامة الغير عادية، سيُعقد الاجتماع التالي تمام الساعة 10 صباحاً يوم الاثنين الموافق 30 ديسمبر 2019 بمركز البحرين للمؤتمرات بفندق الكراون بلازا (العامة - مملكة البحرين) في حلة عدم اكتمال النصاب القانوني في هذا الاجتماع، سيُعقد الاجتماع الثالث تمام الساعة 10 صباحاً يوم الاثنين الموافق 6 يناير 2020 بمركز البحرين للمؤتمرات بفندق الكراون بلازا (العامة - مملكة البحرين).
- 2- يجوز لأي مساهم مسجل في تاريخ انعقاد الاجتماع، أن يحضر شخصياً أو يوكل أي شخص آخر وذلك بمقتضى توكيل خاص وثابت بالكتابة ليحضر الاجتماع وليصوت بالتبنيته عنه بشرط ألا يكون الوكيل رئيس مجلس إدارة البنك أو أي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو من موظفي البنك.
- 3- في حال إذا كان المساهم شركة، فإن على ممثلها الحاضر للاجتماع تقديم توكيل خاص وثابت بالكتابة من تلك الشركة المساهمة، بعينه مفوضاً عنها لحضور الاجتماع.
- 4- يمكن للمساهمين الحصول على نموذج من استمارة التصويت من البحرين للمنافسة. ويجب تقديم التصويت خلال مدة لا تقل عن 24 ساعة على الأقل من موعد الاجتماع، ويمكن أن تسلم استمارة التصويت بأيدي أو البريد على العنوان البحرين للمنافسة، مرفق البحرين المالي، بوابة الرفا (الطابق الرابع)، ص.ب. 323 أو الفاكس 17228061 أو البريد الإلكتروني registry@bahrainclear.com مع التأكد من استلامها قبل انتهاء الموعد المحدد.